المملكة المغربية

خطـــاب

معالي الوزير السيد محمد بن عيسى
وزير الشؤون الخارجية والتعاون

المؤتمر العالمي الثالث
لمكافحة العنصرية والتمييز وكره الأجانب
وغيرها من أشكال التعصب ذات الصلة

دوربان - سبتمبر 2001

السيدة الرئيسة
السيد الأمين العام للأمم المتحدة،
السيدة المفوضة السامية لحقوق الإنسان، والكاتبة العامة للمؤتمر العالمي،
أصحاب الفخامة والسعادة
حضرات السيدات والسادة

اسمحوا لي أولا السيدة الرئيسة، بتقديم تهانئي الحارة بمناسبة انتخابكم لرئاسة هذا المؤتمر وبتقديم تهانئي أيضا لأعضاء المكتب، وبالتعبير عن السعادة التي تغمرني لحضور هذا المؤتمر الثالث العالمي ضد العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وكل أنواع التعصب. كما أعرب مجددا عن استعداد الوفد المغربي للإسهام في إنجاح أشغال هذا المؤتمر الهام.

وأتوجه بشكري لدولة جنوب إفريقيا حكومة وشعبا على حسن الاستقبال الذي لقيته أنا والوفد المرافق لي منذ وصولنا إلى دوربان Durban.

كما يطيب لي أن أقدم تهانئي الحارة إلى كل من السيد كوفي عنان، الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة والسيدة ماري روبنسون المفوضة العليا لحقوق الإنسان و الكاتبة العامة للمؤتمر، على المجهودات الجبارة والتعبئة التي أبانا عنها طيلة مراحل إعداد هذا المؤتمر الذي أتمنى أن يضع الأسس الأولى لمنظور عالمي جديد في معالجة المشاكل المتصلة بالعنصرية ، والميز العنصري وكذا كراهية الأجانب وكل أنواع التعصب.

وأود أن أعبر لكم، السيدة الكاتبة العامة، وعبركم لجميع المشاركين، عن تقديرنا لقيمة العمل الذي تقومون به والذي، في الحقيقة، يندرج ضمن الرؤيا العامة لمستقبل البشرية.

سيدتي الرئيسة،

إن انعقاد هذا المؤتمر على أرض دولة جنوب إفريقيا الشقيقة يحيلنا على الذكريات الأليمة للكفاح الذي قاده الشعب الجنوب إفريقي، بشجاعة استثنائية، ضد الأبارتهايد الذي شكل أسوء مظهر للعنصرية والتفرقة العرقية خلال القرن العشرين.

إن التعصب، والكراهية، والخلفيات المسبقة هما من الأعراض البغيضة لآفة ظلت البشرية جمعاء تعاني منها في كل أنحاء العام. إن العنصرية تشكل خرقا سافرا لحقوق الإنسان ومسا خطيرا بالكرامة الإنسانية من الممكن، بل من اللازم القضاء عليها.

إن مكافحة التمييز العنصري وكراهية الأجانب وكل أنواع التعصب، شكلت محور مهمة الأمم المتحدة منذ إنشائها عقب الويلات التي عرفتها الحرب العالمية الثانية. وقد قام آنذاك واضعو ميثاق الأمم المتحدة، رغبة منهم في ألا يشهد العالم اضطهادا أو قمعا للإنسان في هذا العالم، بالإعلان أن كل إنسان بدون تمييز للونه، أو جنسه، أو لغته، أو دينه، من حقه أن يتمتع بحقوق الإنسان وبالحريات الأساسية.

فماذا بقي من هذا المنظور بعد مرور خمسين سنة ؟

لقد تم فعلا قطع أشواط هامة لجعل حلم المساواة، المرتجى من قبل واضعي الميثاق والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، حقيقة ملموسة. وقد دعم منظورهم بتبني مجموعة من الآليات الدولية حول حقوق الإنسان، تهدف إلى القضاء على كل أنواع الممارسات العنصرية.

وتجدر الإشارة كذلك إلى أن العلم قد فند بشكل قاطع تبرير التفرقة العنصرية لأسباب بيولوجية أو فيزيولوجية بتمييز البعض عن الآخر.

سيدتي الرئيسة،

إن انعقاد هذا المؤتمر على أرض دولة جنوب إفريقيا الشقيقة يحيلنا على الذكريات الأليمة للكفاح الذي قاده الشعب الجنوب إفريقي، بشجاعة استثنائية، ضد الأبارتهايد الذي شكل أسوء مظهر للعنصرية والتفرقة العرقية خلال القرن العشرين.

إن التعصب، والكراهية، والخلفيات المسبقة هما من الأعراض البغيضة لآفة ظلت البشرية جمعاء تعاني منها في كل أنحاء العام. إن العنصرية تشكل خرقا سافرا لحقوق الإنسان ومسا خطيرا بالكرامة الإنسانية من الممكن، بل من اللازم القضاء عليها.

إن مكافحة التمييز العنصري وكراهية الأجانب وكل أنواع التعصب، شكلت محور مهمة الأمم المتحدة منذ إنشائها عقب الويلات التي عرفتها الحرب العالمية الثانية. وقد قام آنذاك واضعو ميثاق الأمم المتحدة، رغبة منهم في ألا يشهد العالم اضطهادا أو قمعا للإنسان في هذا العالم، بالإعلان أن كل إنسان بدون تمييز للونه، أو جنسه، أو لغته، أو دينه، من حقه أن يتمتع بحقوق الإنسان وبالحريات الأساسية.

فماذا بقي من هذا المنظور بعد مرور خمسين سنة ؟

لقد تم فعلا قطع أشواط هامة لجعل حلم المساواة، المرتجى من قبل واضعي الميثاق والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، حقيقة ملموسة. وقد دعم منظورهم بتبني مجموعة من الآليات الدولية حول حقوق الإنسان، تهدف إلى القضاء على كل أنواع الممارسات العنصرية.

وتجدر الإشارة كذلك إلى أن العلم قد فند بشكل قاطع تبرير التفرقة العنصرية لأسباب بيولوجية أو فيزيولوجية بتمييز البعض عن الآخر.

ومع ذلك ، فإن أهدافنا لم يتحقق منها إلى النصف. ففـــي الوقـت الذي تواصل فيه التكنولوجيا تقريب الشعوب من بعضها البعض، ونشـهد السقوط المتواصل للحدود السياسية، تبقى كراهية الأجانب وأشكال أخرى من عدم التسامح، تفتك بمجتمعاتنا.

وخلال السنوات الأخيرة، شهد العالم في بعض المناطق الرجـــوع إلى "التصفية العرقية" مثلا في البوسنة والهرســـك والكوســفو وروانـــدا وغيرها من الدول ...

إننا نلاحظ أن الأقليات لا زالت تتعرض إلى التفرقة العنصريـــة وتعاني من ويلات كراهية الأجانب وعدم التسامح.

سيدتي الرئيسة،

إن المشاكل المتعلقة بالعنصرية والتفرقة العرقية ليست وليدة اليوم. فالذاكرة الجماعية لإفريقيا طبعتها فظاعات العبودية والأبارتهايد والقمـــع الاستعماري ومؤثرات هذا الماضي حاضرة، بدون شك، بشكل كبير في حاضر ومستقبل علاقات الدول الإفريقية مع الأمم الأخرى. فـــلا يمكـن للقارة الإفريقية أن تنسى المتـــاجرة فـــي العبيـــد، ولا الاســتعمار أو الأبارتهايد.

ومن بين المواضيع ذات الطابع الدولي والتي لازمت ميلاد الأمـــم المتحدة كانت القضية الفلسطينية. ورغم المجهودات المبذولة، والقرارات المتعددة لمجلس الأمن والأمانة العامة لهيئة الأمـــم المتحـــدة والـــهيئات المتعددة والمبادرات المحمودة التي ساهمت في عقد مؤتمر مدريد الـــذي أعطى بدوره حلا واعدا لاستتباب الأمن العادل والدائم لـــدول وشـــعوب الشرق الأوسط إلا أن إسرائيل مازالت تمارس سياسة القمع والاضطهاد بواسطة آلتها الحربية، التي لا تفرق بين الأطفال والنساء الفلســـطينيين، مما أدى من جديد إلى إقحام فلسطين في سلك العنف والعنف المضاد.

وفي هذا الصدد فإن سياسات الأمر الواقع لا يمكنها إلا أن تضر بشكل خطير بمسلسل السلام الهش، وكذلك بمجهودات المغرب الذي ما فتئ يعمل من أجل القضية الفلسطينية منذ عدة عقود.

إن مؤتمرنا العالمي لا يمكنه أن يبقى غير مبال أمام تدهور الوضعية الإنسانية ووضعية حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وعليه يتعين على المجموعة الدولية أن تتكب على المشاكل أو بالأحرى على الأسباب المؤدية للعنصرية، والتفرقة العرقية، وكراهية الأجانب وعدم التسامح المرتبطين بهما، بروح من التعاون البناء مع إعطاء الأولوية للكرامة الإنسانية، وللتسامح، والديمقراطية والتعددية. فلا يمكن للمؤتمر أن يتجاهل الماضي، ولكن عليه أن يتوجه كذلك نحو المستقبل مع أخذ تدابير تمكن من إفراز نتائج ملموسة للأجيال الحاضرة والقادمة. فبالتأكيد، يجب الاعتراف بالحقائق التاريخية، ولكن يجب كذلك القيام بمعالجة، وبعناية تامة، لمختلف المظاهر الحالية للعنصرية. فحاضرنا يحتم علينا إيجاد الميكانيزمات الاقتصادية المناسبة، والبحث في إمكانية خلق مؤسسات وطنية مستقلة لأجل العمل بشكل إيجابي لصالح الطبقات الاجتماعية المحرومة والتركيز على التربية لتغيير العقليات. إن مناطق عديدة من العالم، تعاني من صراعات إثنية، من التقتيل الجماعي، ومن التهميش بسبب الانتماء العرقي ومن صعوبات سوسيو-اقتصادية مع ما يترتب عن ذلك من مس بحقوق الإنسان.

إن على المؤتمر العمل على إصدار توصيات دقيقة للإجابة على تساؤلات كل الدول التي عانت تاريخيا من العبودية والعنصرية والقمع.

ومن جهته فإن المغرب يؤكد على تسطير الدور الريادي الذي يجب أن يلعبه المجتمع الدولي لملإ الثغرات السوسيو-اقتصادية التي تفرق ما بين الدول.

وبالفعل، فقد أدت مجهودات المجتمع الدولي إلى نتائج إيجابية في عديد من مناطق العالم خاصة عبر القضاء على الأبارتهايد وأشكال تقليدية أخرى من العنصرية، إلا أنه لم يتم مع ذلك بلوغ الأهداف الأساسية، ويظل الملايين من البشر، إلى يومنا هذا، يعانون من مختلف أشكال العنصرية والتفرقة العرقية، خاصة ضمن المجموعات الأكثر هشاشة.

و لم يفت المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان الإشارة إلى عودة بروز مؤخرا بعض المظاهر العنيفة للعنصرية، والتفرقة العرقية، وكراهية الأجانب وعدم التسامح بعد أن كانت قد شهدت اتجاها نحو التراجع منذ سنة 1997. هاته الظواهر تتجلى أيضا بشكل أو بآخر في الحياة اليومية للعديد من البلدان.

السيدة الرئيسة،

إن الوازع العرقي والاستغلال السياسوي للمصطلح الإثني ينمو بشكل مقلق في مختلف المناطق من العالم حيث تستمر الحروب الإثنية والتقتيل الجماعي ضد المدنيين.

كما نعيش اليوم تنامي ظاهرة الاتجار في المهاجرين التي ليست بالأمر الجديد، حيث يتزايد عدد المرشحين للهجرة الذين يتوجهون إلى شبكات التهريب لتسهيل تهجيرهم لبلد أجنبي.

إن نمو هذه الظاهرة في الحجم والتعقيد قد ولد وعيا متزايدا بضرورة معالجة تداعياتها الوخيمة.

فإذا كانت المجموعة الدولية مطالبة باتخاذ التدابير المناسبة لمواجهة شبكات تهريب الأشخاص، فإنه يبقى على دول الاستقبال كذلك، أن تسرع في إعطاء اهتمام أكبر لإنعاش وحماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد عائلاتهم.

فبالرغم من وجود مجموعة من المبادئ والقواعد الثابتة الموضوعة من قبل المنظمة الدولية للعمل وهيئة الأمم المتحدة، فإنه يتعين بذل جهود إضافية لتأمين تطبيقها من اجل تحسين أفضل لوضعية جميع العمال المهاجرين وأفراد عائلاتهم وضمان احترام حقوقهم الأساسية وكرامتهم. إن احترام حقوق هؤلاء الأشخاص في دول الاستقبال، خاصة بمكافحة العنصرية وكراهية الأجانب، يستدعي إعادة الاعتبار لقيمة مشاركة هؤلاء المهاجرين في النمو الاقتصادي لدول الاستقبال.

ويجدر التذكير هنا بإعلان وبرنامج عمل فيينا المعتمد من قبل المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1993 والذي "دعا بإلحاح جميع الدول" لتأمين حماية الحقوق الأساسية لكل العمال المهاجرين وأفراد عائلاتهم.

وننتهز هذه الفرصة لندعو من جديد جميع الدول التي لم تقم بذلك بعد، إلى المصادقة أو الانضمام إلى الاتفاقية الدولية حول حماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد عائلاتهم، والتي لم تدخل حيز التنفيذ بالرغم من مضي عشر سنوات على تبنيها، وذلك نظرا لغياب الإرادة السياسية لدى هذه الدول.

سيدتي الرئيسة،

باعتباره طرفا في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي العديد من الآليات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، يدافع المغرب على مبادئ عدم التفرقة، والمساواة أمام القانون والحق في حماية متساوية ضد أي تمييز. فمن البديهي القول أن هذه المبادئ تشكل الأساس لكل اعتراف وحفاظ على الكرامة الإنسانية والعدالة.

وتمسكا منه بمبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة، يدين المغرب بشدة العنصرية، والتفرقة العرقية، وكراهية الأجانب وعدم التسامح،

ويشيد بالمجهودات المبذولة لمكافحة هذه الآفة التي تلزم دراستها داخل إطار شمولي لإشكالية حقوق الإنسان.

إن الدستور المغربي يضمن لكل المواطنين، مبدأ المساواة أمام القانون في نفس الظروف، والاستفادة من الحقوق وممارسة الحريات العامة بالإضافة إلى الاشتراك في الحياة السياسية، والاجتماعية، والثقافية والاقتصادية لبلادهم دون أي شكل من أشكال التمييز كما يضمن الدستور المغربي أيضا حقوق الأجانب. ويعطي القانون المغربي، للمواطن الحق في استئناف الأحكام الإدارية القضائية وكذا اللجوء للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان. وتلعب المنظمات غير الحكومية المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان، دورا أساسيا في هذا الإطار.

ويتميز عهد صاحب الجلالة الملك محمد السادس، بتدعيم دولة القانون وإنعاش وحماية حقوق الإنسان في مفهومها المتعارف عليه دوليا. كما تشكل ثقافة السلم والتسامح والمواطنة المسؤولة لبنة أساسية في المسيرة نحو الديمقراطية والتنمية لمواجهة تحديات العولمة.

إن المجموعة الدولية مدعوة لتقوية التعاون من أجل جعل العولمة أكثر إنسانية حتى يتسنى القضاء على تداعيات العنصرية وكراهية الأجانب.

سيدتي الرئيسة،

إن شعوب العالم بأسره تنتظر الكثير من أشغال مؤتمرنا. ولي الأمل في أن يقدم هذا المؤتمر، المنعقد في مهد الكفاح ضد العنصرية والابارتهايد، إسهاما مثمرا يعكس منظورا من شأنه تعزيز الشعار الذي تم انتقاؤه، لهذا اللقاء، والذي هو: "جميعا متحدون من أجل مكافحة العنصرية : المساواة، والعدالة والكرامة".

وشكرا.

ويشيد بالمجهودات المبذولة لمكافحة هذه الآفة التي تلزم دراستها داخل إطار شمولي لإشكالية حقوق الإنسان.

إن الدستور المغربي يضمن لكل المواطنين، مبدأ المساواة أمام القانون في نفس الظروف، والاستفادة من الحقوق وممارسة الحريات العامة بالإضافة إلى الاشتراك في الحياة السياسية، والاجتماعية، والثقافية والاقتصادية لبلادهم دون أي شكل من أشكال التمييز كما يضمن الدستور المغربي أيضا حقوق الأجانب. ويعطي القانون المغربي، للمواطن الحق في استئناف الأحكام الإدارية القضائية وكذا اللجوء للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان. وتلعب المنظمات غير الحكومية المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان، دورا أساسيا في هذا الإطار.

ويتميز عهد صاحب الجلالة الملك محمد السادس، بتدعيم دولة القانون وإنعاش وحماية حقوق الإنسان في مفهومها المتعارف عليه دوليا. كما تشكل ثقافة السلم والتسامح والمواطنة المسؤولة لبنة أساسية في المسيرة نحو الديمقراطية والتنمية لمواجهة تحديات العولمة.

إن المجموعة الدولية مدعوة لتقوية التعاون من أجل جعل العولمة أكثر إنسانية حتى يتسنى القضاء على تداعيات العنصرية وكراهية الأجانب.

سيدتي الرئيسة،

إن شعوب العالم بأسره تنتظر الكثير من أشغال مؤتمرنا. ولي الأمل في أن يقدم هذا المؤتمر، المنعقد في مهد الكفاح ضد العنصرية والابارتهايد، إسهاما مثمرا يعكس منظورا من شأنه تعزيز الشعار الذي تم انتقاؤه، لهذا اللقاء، والذي هو: "جميعا متحدون من أجل مكافحة العنصرية : المساواة، والعدالة والكرامة".

وشكرا.